

شركة المقايضة للنقل والاستثمار المساهمة العامة

بورصة عمان
الدائرة الإدارية والمالية
الديوان
٢٢ - ٢٠١٨
الرقم التسلسلي: ٤١٩٤
رقم الملف: ٤١٩٤
الحالة: قيد العمل

تاريخ : ٢٠١٨ / ٤ / ٢١
رقم : ٦١٨٠ / ناقل / ٢٠١٨

السادة / هيئة الأوراق المالية المحترمين ،

تحية واحترام ،

نرفق لكم القرارات الصادره عن محضر اجتماع الهيئة العامة العادي المنعقد يوم السبت الموافق ٢٠١٨ / ٤ / ٢١ الساعة الثانية عشره ظهرا في مقر الشركة .

عقدت الهيئة العامة لشركة المقايضة للنقل والاستثمار المساهمة العامة اجتماعها السنوي العادي في تمام الساعة الثانية عشره من ظهر يوم السبت الموافق ٢٠١٨ / ٤ / ٢١ في مقر الشركة الكائن في منطقة الحيزة وذلك بناءا على الدعوة الموجهه من قبل رئيس مجلس الإدارة للسادة المساهمين .

ترأس الاجتماع رئيس مجلس الإدارة السيد / سليم عبد الرحمن حسن حمدان حيث أعلن السيد مندوب مراقب الشركات السيد / ياسر ابو الغنم عن اكتمال النصاب القانوني للاجتماع بحضور (١٩) تسعة عشر مساهما من أصل (١٠٦١) ألف وواحد وستون مساهما يحملون (٤.٦١٥.٠٧٠) سهما بالأصالة و (٤.٩١٤.٤١٨) سهما بالوكالة ، أي ما مجموعه (٩.٥٢٩.٤٨٨) سهما بالأصالة والوكالة وتشكل ما نسبته ٦٨.٤٨٤% من مجموع الأسهم المكتتب بها والبالغه (١٣.٩١٥.٠٠٠) ثلاثة عشر مليون وتسعمائة وخمسة عشر ألف سهم كما أعلن عن اكتمال النصاب القانوني لمجلس إدارة الشركة بحضور سبعة أعضاء من أصل سبعة وحضور مدققي حسابات الشركة وبذلك تكون شركة المقايضة للنقل والاستثمار قد استكملت واستوفت الإجراءات القانونية وفقا لأحكام المادة (١٧٠) من قانون الشركات وبذلك فإن هذا الاجتماع وما يصدر عنه من قرارات قد اكتسب الصيغه القانونية وهو ملزم لكافة المساهمين وللمجلس الإدارة .

ثم رغب السيد / رئيس الجلسة بمندوب عطوفة مراقب الشركات السيد / ياسر ابو الغنم ومندوب مدققي حسابات الشركة السادة / مكتب الدار العربي لتدقيق الحسابات وبالسادة الحضور الكرام .

١٥/٤

استنادا للمادة (١٨١) من قانون الشركات قرر رئيس الجلسة تعيين السيد / أكرم عبد الكريم عبد القادر كاتباً للجلسة ، وكل من السيد / جمال سعيد أبو عمرو ، والسيد ناصر محمد خنفر مراقبين لجمع الأصوات وفرزها ثم انتقل السيد رئيس الجلسة لبحث جدول الأعمال حيث :

أولاً : تلا كاتب الجلسة وقائع محضر الاجتماع العادي السابق للهيئة العامة المنعقد بتاريخ ٣٠ / ٤ / ٢٠١٧ .

ثانياً: بناءً على اقتراح المساهم السيد / محمود سمور تم دمج البند ٢ + ٤ بعد تلاوة تقرير مدقق الحسابات .

ثالثاً : قام مدقق الحسابات بتلاوة تقرير مدققي الحسابات عن القوائم الماليه الموحده للسنة المنتهيه كما في ٢٠١٧/١٢/٣١ .

قام رئيس المجلس بسؤال الساده الحضور اذا كان هنالك أية استفسارات حيث قام مندوب عطوفة مراقب الشركات أيضا بالسؤال للمساهمين اذا كان هنالك أية استفسارات .

قام المساهم شادي سقف الحيط بالسؤال حول التحفظ على بيع ٥ شاحنات في تقرير مدقق الحسابات ، كما وعقب السيد محمود سمور على نفس السؤال بأنه يجب ان يتم تزويد المدقق باتفاقية بيع الشاحنات وثيقة الاوراق الثبوتيه المتعلقة بها ، فأجاب المدير العام بأنه يوجد حواله بنكيه وتم توريدها لحسابات الشركه حسب الاصول ، وتم تزويد المدقق بالاوراق اللازمه خلال عام ٢٠١٨ حيث ان عملية البيع تمت خلال عام ٢٠١٨ وان المدقق اشار لها في تقريره لعام ٢٠١٧ لغايات الشفافيه .

اقترح السيد محمود سمور توثيق هذا الموضوع حسب الاصول وفيما يخص التحفظ من قبل المدقق . ثم نظرق نفس المساهم لعملية اعاده الارض بأنه ليس من اختصاص مجلس الاداره ، وهو قرار للهيئة العامه . اجاب مندوب مراقب الشركات ان هذا صحيح في حال بيع جميع اصول الشركه وليس قطعة ارض فقط .

واجاب المدير العام : بان جميع الاجراءات المتعلقة بالارض تم توثيقها حسب القانون والتي كانت تتطلب موافقات رسميه من البلديه حيث سيكون فيها شارع رئيسي وتم توزيعها الى تجاري ، زراعي وسكني ، وكون الشركه ستستخدمها لغايات المواقف والكراجات الذي يحتاج الى اجراءات رسميه متعدده لتسجيلها ، لذا قرر مجلس الاداره اعاده الارض الى مالكيها السابق .

١١

سال المساهم / شادي الحيط : ماهي المدة اللازمه لاتمام عملية الدفع ، فأجاب المدير العام أقساط بمبلغ (١٠٠٠٠) شهريا مقسمة على (٣٦) قسط ، فعقب نفس المساهم بان يتم الدفع بالسرعة الممكنة للاستفادة من النقد .

قال السيد / محمود سمور : ان الشركة طلبت ان تشتري قطعة الارض لموقعها وحاجتها لها وعليه اقترح الغاء قرار اعادتها الى رئيس المجلس السابق .
اجاب الرئيس بان التعقيدات كانت في البلديه والتراخيص المطلوبه وان الهيئة بإمكانها ان تقرر هذا الموضوع .
عقب السيد محمد كناكر بأن قرار إعادة الارض تم بناءا على استشارة المستشار القانوني ، وعليه اتخذ المجلس قرار اعادتها .

عقب المساهم / محمود سمور : بان عملية الشراء في ذاك الوقت كانت بموافقة الهيئة العامه وعليه أصبحت قانونيه وسأل ايضا انه في حالة إعادة الارض هل تم تقييمها من قبل خبراء في الوقت الحالي .
وضح السيد ياسر ابو الغنم مندوب عطوفة مراقب الشركات ان تحفظ المدقق لعدم وجود سند تسجيل باسم الشركة . وعقب السيد رئيس المجلس : ان جميع الاراضي التي تقع خارج منطقة عمان انخفضت سعرها بنسبة ٢٠ ٪ على وجه العموم وان الارض حاليا غير مستعمله وعليه قرر المجلس اعادتها الى مالكيها القديم وبنفس سعر الشراء .
سالك نفس المساهم : عن قضية وزارة الصناعة والتجارة : اجاب المدير العام ان قضية وزارة الصناعة والتجارة لا تزال منظوره في القضاء وقد تم تحويلها الى قضيه اقتصاديه والذي يعتبر اجراء جيد لصالح الشركة .

بعد المناقشه تم المصادقه على تقرير مجلس الاداره وتقرير مدقق الحسابات لعام ٢٠١٧ وعن الميزانيه والحسابات الختامييه
كم تم المصادقه على الميزانيه العموميه وحساب الأرباح والخسائر للسنة المنتهييه ٢٠١٧/١٢/٣١ للبند الثاني والرابع وتم مصادقة الهيئة العامه عليها بالإجماع .

رابعا : البند خامسا من جدول الأعمال :

٢
١٠

فتحة الباء / لوصف عيان